

ملف المناصرة

حسن بوراس

Hassan Bouras

قيد الحبس الاحتياطي الجزائر

حسن بوراس صحفي جزائري مستقل وعضو سابق في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان المنحلة، تعرض للملاحقة القضائية مرارًا منذ عام 2003. وهو رهن الحبس المؤقت منذ 12 أبريل/نيسان 2026 بتهم منها الانتماء إلى منظمة إرهابية، وكان لا يزال محتجزًا في سجن الأبيض سيدي الشيخ في انتظار المحاكمة في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2026.

01

القضية في دقيقة

حسن بوراس صحفي جزائري مستقل وعضو سابق في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان المنحلة، تعرض للملاحقة القضائية مرارًا منذ عام 2003. وهو رهن الحبس المؤقت منذ 12 أبريل/نيسان 2026 بتهم منها الانتماء إلى منظمة إرهابية، وكان لا يزال محتجزًا في سجن الأبيض سيدي الشيخ في انتظار المحاكمة في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2026.

الحالة**قيد الحبس الاحتياطي**	تاريخ القبض**12 أبريل/نيسان 2026**	الدولة**الجزائر**
التهم**الانتماء إلى منظمة إرهابية** **نشر منشورات تضر بالمصلحة الوطنية**		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن حسن بوراس فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

02
مسار القضية

6 نوفمبر/تشرين الثاني 2003

إدانة

الحكم عليه بالسجن عامين ومنعه من ممارسة الصحافة خمس سنوات

قضت محكمة البيض بسجن حسن بوراس، مراسل صحيفتي الجزائري واليوم آنذاك وعضو مكتب البيض للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، عامين ومنعه من ممارسة الصحافة خمس سنوات بتهمة القذف، إثر شكوى من وكيل الجمهورية في البيض بشأن مقالين له. وكان قد صدر بحقه في يناير/كانون الثاني 2003 حكم بالسجن ستة أشهر موقوفة التنفيذ في قضية قذف أخرى، وتعرض لاعتداء في منزله بعد أيام.

2008

إدانة

الحكم عليه بالسجن شهرين بسبب مقالات عن الفساد والفقر

حُكم على حسن بوراس بالسجن شهرين وبغرامة قدرها 40000 دينار جزائري بسبب مقالات صحفية عن الفساد والفقر.

2 أكتوبر/تشرين الأول 2015

اعتقال

اعتقاله في منزل عائلته في البيض

اعتقله نحو 30 عنصرًا من فرق البحث والتدخل في منزل عائلته في البيض، وصادروا هواتفه وحواسيبه وهواتف شقيقتيه وحواسيبهما. وبدأ إضرابًا عن الطعام في اليوم نفسه. وفي 4 أكتوبر/تشرين الأول وُجهت إليه تهمتا التحريض على العنف والتمرد على الدولة وإهانة هيئات الدولة، وأودع الحبس رهن التحقيق، وأفادت فرونت لاين ديفندرز في 13 أكتوبر/تشرين الأول بأنه مضرب عن الطعام ومحتجز في الحبس الانفرادي في سجن الحوض. وأُفرج عنه في 18 يناير/كانون الثاني 2016، ولم يتضح ما إذا كانت التهم قد أُسقطت.

28 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

إدانة

الحكم عليه بالسجن عامًا بسبب مقطع مصور عن الفساد المحلي

قضت المحكمة الابتدائية في البيض بسجنه عامًا واحدًا بتهم إهانة قاضٍ أو موظف عمومي، وإهانة هيئات الدولة والتشهير بها، وممارسة مهنة منظمة قانونًا دون صفة، بسبب مقطع مصور اتهم فيه سكان محليون الشرطة والقضاء بالفساد. وأودع السجن في اليوم نفسه.

17 يناير/كانون الثاني 2017

الطعن: تخفيف العقوبة

تخفيف الحكم في الاستئناف إلى ستة أشهر موقوفة التنفيذ والإفراج عنه

خُفف الحكم بسجنه عامًا واحدًا في الاستئناف إلى ستة أشهر موقوفة التنفيذ، وأُفرج عنه.

6 سبتمبر/أيلول 2021

إعادة اعتقال

اعتقاله في البيض واحتجازه بتهم مرتبطة بالإرهاب

اعتقلته الشرطة في البيض وصادرت هواتفه وحواسيبه. وفي 12 سبتمبر/أيلول 2021 أمر قضاة التحقيق في محكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة بإيداعه الحبس المؤقت بتهم منها نشر أخبار كاذبة والمساس بالأمن الوطني وجرم مرتبط بالإرهاب بموجب المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، بعد استجوابه بشأن صلات مزعومة بحركة رشاد المعارضة غير المسجلة. واحتُجز في سجن القليعة قرب العاصمة، على بعد مئات الكيلومترات من عائلته. ولم تجد منظمة العفو الدولية في منشوراته على فيسبوك ما يدعو إلى العنف أو الكراهية.

30 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

إدانة

الحكم عليه بالسجن عامين أحدهما موقوف التنفيذ والإفراج عنه

بعد أكثر من عام في الحبس المؤقت، حُكم عليه بالسجن عامين أحدهما موقوف التنفيذ وبغرامة مالية، وأُفرج عنه بعد الحكم إذ كان قد أمضى نحو 14 شهرًا في الاحتجاز.

5 ديسمبر/كانون الأول 2023

الطعن: تأييد الحكم

محكمة الاستئناف تؤيد الحكم بالسجن عامين

أيدت محكمة الجنايات الاستئنافية في الجزائر العاصمة الحكم بسجنه عامين وتغريمه 100000 دينار جزائري بتهمتي إهانة هيئة نظامية ونشر أخبار مغرضة وترويجها، وبُرئ من تهم أخطر منها التآمر لتغيير النظام والإشادة بالإرهاب.

12 أبريل/نيسان 2026

إعادة اعتقال

إعادة اعتقاله أمام منزله في البيض

اعتقله عناصر أمن بلباس مدني أمام منزله في البيض عشية زيارة البابا إلى الجزائر، دون أمر قضائي بحسب التقارير. وفي المساء نفسه فتش الأعوان منزله وصادروا حاسوبًا محمولًا.

13 أبريل/نيسان 2026

الأمر بالحبس الاحتياطي

قاضي التحقيق يأمر بحبسه مؤقتا

أمر قاضي التحقيق لدى محكمة البيض بإيداعه الحبس المؤقت بأربع تهم، اثنتان منها جنايات واثنتان جنح، منها الانتماء إلى منظمة إرهابية ونشر منشورات تعد ضارة بالمصلحة الوطنية.

مايو/أيار 2026

بدء إضراب عن الطعام

يبدأ إضرابا عن الطعام احتجاجا على احتجازه

بدأ إضرابًا مفتوحًا عن الطعام احتجاجًا على احتجازه، وتحدد منظمة العفو الدولية بدايته في 3 مايو/أيار 2026، بينما يقول الخبراء الأمميون إنه وُضع في الحبس الانفرادي في 2 مايو/أيار بسبب بدئه الإضراب. ويقول الخبراء إن الإضراب دام 26 يومًا سقط خلالها مغشيًا عليه مرتين وأصيب بمضاعفات صحية خطيرة دون رعاية طبية كافية، رغم إصابته المسبقة بأمراض في القلب والجهاز التنفسي، بينما تقول الحكومة الجزائرية إنه امتد من 15 إلى 21 مايو/أيار. وأفادت منظمة العفو الدولية بأنه يعاني أيضًا من الروماتيزم والربو الذي تفاقم في السجن.

22 يونيو/حزيران 2026

إحالة للمحاكمة

إحالة قضيته إلى المحكمة الجزائية

أحيلت قضيته إلى المحكمة الجزائية المحلية، حيث لا تزال في انتظار المحاكمة.

10 يوليو/تموز 2026

فعل آخر

خبراء أمميون يطالبون بالإفراج عنه فورا

أعرب المقررون الخاصون المعنيون بحرية التعبير (إيرين خان) وبحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب (بن سول) وبالمدافعين عن حقوق الإنسان، إلى جانب الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، عن قلقهم البالغ إزاء المخاطر على حياته وصحته، وقالوا إن اعتقاله يندرج في نمط من المضايقة القضائية المرتبطة بعمله الصحفي والحقوقي، وطالبوا بالإفراج عنه فورًا وتمكينه من محام ومن الرعاية الطبية.

23 أكتوبر/تشرين الأول 2026

فعل آخر

لا يزال رهن الحبس المؤقت في سجن الأبيض سيدي الشيخ جنوب غربي الجزائر، دون الإعلان عن موعد لمحاكمته. وقد اشتكى من احتجازه في جناح شديد الخطورة مع محتجزين في قضايا إرهاب، وقالت عائلته في أغسطس/آب 2026 إنهم استفزوه واعتدوا عليه. وبمناسبة اليوم الوطني للصحافة نشر رسالة من السجن موجهة إلى الوسط الصحفي.

03
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: حسن بوراس رهن الحبس المؤقت منذ 12 أبريل/نيسان 2026 بتهم منها الانتماء إلى منظمة إرهابية. وأُحيلت قضيته إلى المحكمة الجنائية في يونيو/حزيران 2026، وكان لا يزال محتجزًا في أواخر أكتوبر في سجن الأبيض سيدي الشيخ دون الإعلان عن موعد لمحاكمته.

الخلفية والعمل

حسن بوراس، ويُكتب اسمه أيضًا حسان بوراس، صحفي مستقل ومدوّن ومدافع عن حقوق الإنسان من البيض في غرب الجزائر. وفي مطلع الألفية كان مراسل صحيفتي الجزائري واليوم في البيض وعضوًا في مكتب البيض للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي المنظمة التي حلّتها السلطات لاحقًا. وقد كتب عن الفساد المحلي والفقر والتعذيب، ووثّق شهادات عن الانتهاكات خلال نزاع التسعينيات.

بدأت ملاحقته القضائية في عام 2003. ففي يناير من ذلك العام أصدرت محكمة الجنح في البيض بحقه حكمًا بالسجن ستة أشهر موقوفة التنفيذ بتهمة القذف، وتعرض بعد أيام لاعتداء في منزله. وفي 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2003 قضت محكمة البيض بسجنه عامين ومنعه من ممارسة الصحافة خمس سنوات بسبب مقالين اشتكى منهما وكيل الجمهورية المحلي. وفي عام 2008 حُكم عليه بالسجن شهرين وبغرامة بسبب مقالات عن الفساد والفقر.

القبض عليه

في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015 اعتقله نحو 30 عنصرًا من فرق البحث والتدخل في منزل عائلته، وصادروا هواتفه وحواسيبه وهواتف شقيقته وحواسيبهما. ووُجهت إليه تهمة التحريض على العنف والتمرد على الدولة، واحتُجز حتى 18 يناير/كانون الثاني 2016، وكان خلال جزء من تلك الفترة مضربًا عن الطعام ومحتجزًا في الحبس الانفرادي. وفي 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 قضت محكمة البيض بسجنه عامًا بسبب مقطع مصور اتهم فيه سكان الشرطة والقضاء بالفساد، ثم خففت محكمة الاستئناف الحكم في 17 يناير/كانون الثاني 2017 إلى ستة أشهر موقوفة التنفيذ وأُفرج عنه.

وفي 6 سبتمبر/أيلول 2021 اعتقلته الشرطة مجددًا في البيض. وأمر قضاة محكمة سيدي امحمد في الجزائر العاصمة بحبسه بتهم منها جرم مرتبط بالإرهاب، بعد استجوابه بشأن صلات مزعومة بحركة رشاد المعارضة، واحتُجز في سجن القليعة. وأشارت منظمة العفو الدولية في البيان نفسه إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين قدور شويشة وسعيد بودور وجميلة لوكيل اعتُقلوا ولوحقوا أيضًا بتهم إرهاب بسبب صلات مزعومة بحركة رشاد وحركة تقرير مصير القبائل. وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 حُكم عليه بالسجن عامين أحدهما موقوف التنفيذ وأُفرج عنه، وفي 5 ديسمبر/كانون الأول 2023 أيدت محكمة الجنايات الاستئنافية في الجزائر العاصمة الحكم بسجنه عامين بتهمتي إهانة هيئة نظامية ونشر أخبار مغرضة، وبرأته من تهمتي التآمر لتغيير النظام والإشادة بالإرهاب.

وفي 12 أبريل/نيسان 2026، عشية زيارة البابا لاوون الرابع عشر إلى الجزائر، اعتقله عناصر بلباس مدني أمام منزله في البيض، دون أمر قضائي بحسب التقارير، وفتشوا منزله مساء اليوم نفسه وصادروا حاسوبًا محمولًا.

ظروف الاحتجاز والصحة

يعاني من مشكلات في القلب والروماتيزم والربو، وأفادت منظمة العفو الدولية بأن الربو تفاقم لديه في السجن. وبدأ إضرابًا مفتوحًا عن الطعام في مطلع مايو/أيار 2026 ووُضع في الحبس الانفرادي في 2 مايو، ويقول الخبراء الأمميون إن الإضراب دام 26 يومًا سقط خلالها مغشيًا عليه مرتين دون رعاية طبية كافية، بينما تقول الحكومة الجزائرية إنه امتد من 15 إلى 21 مايو/أيار. ونُقل لاحقًا إلى سجن الأبيض سيدي الشيخ، حيث اشتكى من احتجازه في جناح شديد الخطورة مع محتجزين في قضايا إرهاب، وقالت عائلته في أغسطس/آب 2026 إنه تعرض هناك للاستفزاز والاعتداء. وأفادت منظمة العفو الدولية بأنه لم يكن لديه محام، إذ لم تتمكن عائلته من توكيل محام لأسباب مالية وجغرافية.

الإجراءات القانونية

في 13 أبريل/نيسان 2026 أودعه قاضي التحقيق لدى محكمة البيض الحبس المؤقت بأربع تهم، اثنتان منها جنايات واثنتان جنح، منها الانتماء إلى منظمة إرهابية ونشر منشورات تعد ضارة بالمصلحة الوطنية. وبحسب الخبراء الأمميين، أُحيلت القضية إلى

المحكمة الجنائية المحلية في 22 يونيو/حزيران 2026 حيث تنتظر المحاكمة. ولم يُعلن عن موعد للمحاكمة حتى أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2026.

ردود الفعل الدولية

طالبت لجنة حماية الصحفيين في 16 أبريل/نيسان 2026 بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه. وفي 13 مايو/أيار 2026 وصفت منظمة العفو الدولية احتجازه بالتعسفي في بيان عن الصحفيين المحتجزين في الجزائر تناول أيضًا قضية سعد بوعقبة. وفي 10 يوليو/تموز 2026 طالب المقررون الخاصون المعنيون بحرية التعبير وبحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب وبالمدافعين عن حقوق الإنسان، إلى جانب الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، بالإفراج عنه فورًا، وقالوا إن اعتقاله يندرج في نمط من المضايقة القضائية المرتبطة بعمله.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/hassan-bouras/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org